الفصل الثاني: عموميات حول التدقيق

تمهيـــــد

قبل التطرق إلى المفاهيم التي تطرقت للتدقيق و أنظمة الرقابة الأخرى، وجب قبل كل شيء التطرق لسبب وجود أنظمة الرقابة هذه. عموما منتج المعلومة و مستعملها ليس نفس الشخص، لذا وجدت أنظمة رقابة داخلية أو خارجية مستقلة عن وظيفة المحاسبة، تهدف لتقييم جودة المعلومة المالية قبل استعمالها لاتخاذ القرار.

1.مفاهيم حول التدقيق

عرف من طرف الفيدرالية الدولية للمحاسبة (International Fédération of accountants/IFAC) كما يلي: " يسمح التدقيق المالي إبداء رأي حول ظروف إعداد القوائم المالية و احترامها للشروط العامة، و ذلك في كنف الأطر المحاسبية المتفق عليها".

عرف من طرف مصف الخبراء المحاسبيين الفرنسيين (L'Ordre des Experts Comptables/OEC) كما يلي:" التدقيق المالي عبارة عن اختبار يقوم به طرف محترف، كفء ومستقل، بغرض إبداء رأي بدافع ما حول مطابقة و مصداقية القوائم المالية و لواحقها".

عرف التدقيق المالي من طرف الباحث Sylvain على أنه:" دراسة نقدية (critique) للملفات والأدلة، بغرض تحديد صحة و صدق التسجيلات المحاسبية و كذا احترام المسلمات والمبادئ التي تحكم هذه المهمة. كما يهدف التدقيق إلى تقييم جودة المعلومة المالية من خلال اختبار احترام المعايير و الشروط التعاقدية المتفق عليه مسبقا" (Sylvain, 1982).

كما عرفه الباحث Obert على أنه:" اختبار نقدي(critique) يقوم به شخص محترف، مستقل و خارجي بغرض إبداء رأي بدافع ما حول صدق الصورة التي تعكسها القوائم المالية للمؤسسة" (Obert, 1994).

كما تم تعريفه كما يلي:" اختبار محترف للمعلومة، بغرض إبداء رأي بدافع ما، مسؤول ومستقل يحترم مؤشرات الجودة. حيث من شأن هذا الرأي أن يرفع من قيمة المعلومة المالية واستخداماتها" (Wandji, 2004).

من خلال التعاريف المتطرق إليها، يمكن استخراج الخصائص التالية:

1.1 اختبار احترافي (Un examen professionnel)

يستمد الاختبار احترافيته من منهجية و تقنيات تطبيق الاختبار هذا من جهة، و من جهة أخرى كفاءة من يقوم به.

من بين شروط احترافية مسار الاختبار:

- منهجية إعداد و مباشرة عملية الاختبار؛
- التقنيات و الوسائل المطبقة في عملية الاختبار.

و من شروط احترافية من يقوم بالاختبار:

- توفر المعلومات اللازمة لقيادة هذه العملية؛
- معرفته بالوسائل و التقنيات اللازمة للقيام بالعملية؛
- الإحاطة بكل المعارف المساعدة على القيام بالعملية: تسيير، قانون، مالية، محاسبة، جباية...

2.1 اختبار للمعلومة (Un examen portant sur des informations)

لم يتم التفصيل في نوع المعلومة المعنية بالاختبار في جل التعاريف التي تناولتها الكتب المتخصصة، بالمقابل يمكن أن يبدي المدقق رأيه حول المعلومات التالية:

- المعلومات التحليلية والاستقرائية؛
- المعلومات التاريخية و التقديرية؛
- المعلومات الداخلية و الخارجية؛
- المعلومات الكمية و الكيفية؛
- المعلومات الرسمية و غير الرسمية.

3.1 إبداء رأي مسؤول و مستقل (Expression d'un opinion responsable et indépendant)

إن قبول المدقق للمهمة المسندة له، ما هو إلا تحمل للعواقب المدنية و الجنائية التي تنجر عن التقرير المقدم في نهاية المهمة. بالمقابل استقلالية المدقق تكون تجاه الجهة التي قامت بتعيينه على وجه الخصوص، و تجاه مختلف المتعاملين الاقتصاديين للمؤسسة على وجه العموم.

4.1 احترام شروط الجودة (Par respect aux critères de qualité)

لابد من أن تكون عملية إبداء الرأي من طرف المدقق حول جودة المعلومة المالية ضمن الأطر القانونية و التنظيمية المتعارف عليها في هذه المهنة، و التي تجمع أهداف المؤسسة المعنية (الزبون)، متلقي المعلومة و المدقق نفسه. يمكن تلخيص أهم شروط الجودة الواجب احترامها كما يلي:

- احترام المعايير المتعارف عليها و التي تحكم و تنظم مهنة و مهمة التدقيق؛
- العمل على إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة موضوع التدقيق، من خلال التقييم المحاسبي الموضوعي لموجودات المؤسسة، و كذا الأخطار المحدقة بأصولها و خصومها؛
- البحث عن مواطن الضعف، بهدف مساعدة المسيرين على إيجاد الحلول و الرفع من أداء المؤسسة، من خلال التنقيب عن مختلف أسباب الرفع من الإنتاجية، ومن ثم الرفع من الفعالية و الفاعلية.

5.1 الرفع من قيمة المعلومة و استخداماتها (Accroitre la qualité de l'information)

يساهم التقرير المقدم من طرف المدقق في تقييم جودة المعلومة المالية، من خلال مسايرتها للمعايير المعنية للتقييم و التسجيل المحاسبي، و كذا درجة مصداقيتها. هذا التقرير ما هو إلا ضمان لمستعملي تلك المعلومة، سواء أكانوا داخليين أو خارجيين.

2. أنواع أنظمة الرقابة و الرقابة الداخلية

هناك عدة أنواع للرقابة منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي، و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1.2 المراجعة المحاسبية (La révision comptable)

تقضي المراجعة المحاسبية باختبار يقوم به شخص محترف، كفء و مستقل بغرض إبداء رأي بدافع ما، حول احترام المعايير و مصداقية القائمتين الماليتين: قائمة الدخل و قائمة المركز المالي لمؤسسة ما.

2.2 محافظة الحسابات (Le commissariat aux comptes)

تتمثل محافظة الحسابات في عملية مراقبة يقوم بها شخص محترف و له درجة عالية من الكفاءة، و التي تمكنه من تقييم احترام المعايير و مصداقية القوائم المالية و المستندات السنوية للمؤسسة (عمليات الجرد، القوائم المالية الأساسية و القوائم الملحقة).

عموما تجرى محافظة الحسابات بواسطة استبيان و من خلال اختبار عينات، حيث يتم اختبار هذه الأخيرة ثم تعميمها، نظرا لضيق الوقت، تشعب النشاطات و تكلفة العملية في حد ذاتها.

3.2 التدقيق الداخلي (L'audit interne)

عبارة عن وظيفة داخل المؤسسة، و مستقلة في نفس الوقت تابعة مباشرة لمديرية المؤسسة، يقوم بها شخص مؤهل و كفء بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية لنشاطات المؤسسة. عموما يغطي التدقيق الداخلي مختلف نشاطات المؤسسة(إنتاج، توزيع، تسويق، مالية...).

4.2 التدقيق المالي (L'audit financier)

يقتصر التدقيق المالي على الوظيفة المالية و المحاسبية، و هو يتقاطع كثيرا مع مراجعة الحسابات، و يمتد إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية. و يمكن أن يقوم به شخص داخلي أو خارجي.

5.2 الخبرة المحاسبية (L'expertise comptable)

تتقاطع عموما الخبرة المحاسبية مع محافظة الحسابات، حيث أن الهدف من الخبرة المحاسبية هو تقييم صحة و مصداقية القوائم المالية المعدة في نهاية السنة. هناك ثلاثة أنواع من المهام التي يمكن أن يكلف بها الخبير المحاسبي: عرض (La présentation)، اختبار (L'examen) و تدقيق (L'audit) القوائم المالية النهائية للسنة المالية. حيث تتمثل الأولى في عرض المعلومات المالية وفق شكل متعارف عليه، بالنسبة للمهمة الثانية فهي عملية اختبار محدودة للمعلومات المالية الملخصة في القوائم المالية النهائية، أما الثالثة فهي مهمة تدقيق متكاملة (تقييم جودة نظام الرقابة الداخلي، تقييم جودة المعلومة المالية...).

3. أنواع التدقيق بدلالة أسس تطبيقه(Les différents types d'audit)

1.3 التدقيق التعاقدي و التدقيق القانوني

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الإجبارية في تطبيق مهمة التدقيق كما يلي:

- **التدقيق التعاقدي (الاختياري)**: يكون موضوعه عموما شركات الأشخاص التي لا يجبرها مثلا القانون التجاري الجزائري على مسك محاسبة، و من ثم التدقيق الدوري لمستنداتها.

- **التدقيق القانوني (الإجباري):** يكون موضوعه عموما شركات الأموال، التي تمسك نظاما محاسبيا، و من ثم يحتم عليها القانون التجاري الجزائري تقييم معلوماتها المالية.

2.3 التدقيق المستمر و التدقيق المؤقت

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الامتداد الزمني في تطبيق مهمة التدقيق كما يلي:

- **التدقيق المستمر(الدائم):** يكون عموما هذا النوع من التدقيق داخليا، كوظيفة مستقلة بذاتها يقوم به شخص أو فريق بصفة مستمرة طيلة السنة المالية.
- **التدقيق المؤقت (الظرفي):** يقوم بهذا النوع من التدقيق طرف خارجي، من خلال مهمة محددة مسبقا بالاتفاق مع مديرية الشركة.

3.3 التدقيق الشامل و التدقيق الجزئي

يتم التفرقة بين النوعين على أساس مجال تطبيق التدقيق (المهام الموكلة للمدقق) كما يلي:

- **التدقيق الشامل:** يشمل هذا النوع من التدقيق كل الحسابات، اختبار القوائم المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية. يتقاطع هذا النوع من التدقيق مع التدقيق المستمر الذي يقوم به طرف داخلي.
- **التدقيق الجزئي:** قد يشمل جزء من الحسابات، أو مهمة واحدة من المهام المتطرق إليها في التدقيق الشامل. و يتقاطع هذا النوع من التدقيق مع التدقيق المؤقت، الذي يقوم به طرف خارجي وفق مهمة محددة مسبقا.

4.3 التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

يتم التفرقة بين النوعين على أساس الجهة التي تقوم بعملية التدقيق (الجهة الموكلة لها مهمة التدقيق) كما يلي:

- **التدقيق الداخلي:** عبارة عن وظيفة من وظائف الشركة، الهدف من ورائها مرافقة قسم المحاسبة و المالية بصفة مستمرة و شاملة طيلة السنة، بغرض الرفع من جودة المعلومة المالية.
- **التدقيق الخارجي:** عبارة عن مهمة يقوم بها مكتب أو مكاتب تدقيق مستقلة تعمل لحسابها الخاص بصفة تعاقدية، مؤقتة و جزئية... حيث أن تحديد فحوى المهمة

وكذا شروطها يكون على عاتق مديرية الشركة، و ذلك بموافقة المكتب المختار لقيادة مهمة التدقيق.

4. أهم مجالات التدقيق(Les principaux domaines de l'audit)

يمكن ذكر ثلاث مجالات التدقيق كما يلي:

1.4 التدقيق المالي(L'audit financier)

تم التطرق آنفا لهذا النوع من التدقيق، حيث انصبت جل التعاريف على أنه اختبار لجودة المعلومة المالية، يقوم بها شخص محترف، مسؤول، كفء و مستقل بغرض إبداء رأي بدافع ما حول احترام المعايير و مصداقية القوائم المالية و المستندات. و وفق الأطر القانونية هناك مهمتين أساسيتين للتدقيق المالي هما:

- **التدقيق المالي التعاقدي:** يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه اختياري و حسب الطلب، تقوم إدارة الشركة بطلب خدمات المدقق وفق عقد يتضمن شروط مسبقة، هذه الأخيرة التي توضح الهدف من مهمة التدقيق و خصائص العلاقة بين المدقق والزبون (المؤسسة) طيلة سريان العقد. يكون الهدف عموما اختبارا لمصداقية مجموعة من الحسابات، أو تقرير ا مفصلا تحضيرا لولوج السوق المالي.
- **التدقيق المالي القانوني:** كما يسمى محافظة الحسابات (Le commissariat aux comptes/Mission d'audit légal)، يتميز بأنه إجباري على نوع محدد من الشركات التي تضمنها القانون صراحة. الهدف من وراء هذا النوع من المهام القانونية هو إقرار مصداقية المعلومة المالية لمختلف مستخدميها (الملاك/المساهمين، المسيرين، باقي المتعاملين الاقتصاديين).

2.4 التدقيق الداخلي(L'audit interne)

إذا كان التدقيق المالي يقوم به شخص داخلي أو خارجي عن الشركة موضوع التدقيق، بالمقابل فالتدقيق الداخلي يقوم به طرف داخلي و لأغراض تملها الإدارة العليا. يمكن سرد في هذا الصدد التعريف الموضوع من طرف المعهد الفرنسي للمدققين و المراقبين الداخليين (Institue Français des Auditeurs et Contrôleurs Internes/IFACI) الذي حدد من خلاله المسار العام لهذه المهمة و الهدف من ورائها كما يلي:" يتمثل التدقيق الداخلي في عملية مراجعة دورية للوسائل التي تحوزها إدارة الشركة، بغرض مراقبة و تسيير هذه الأخيرة. يقوم بهذه العملية شخص تابع للإدارة العامة و مستقل عن المصالح الأخرى. أما

الأهداف المرجوة من هذه العملية، فتتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مصداقية المعلومات المالية، احترام المعايير...".

بالعودة إلى التعريف، يمكن تفسير العلاقة بين المدقق الداخلي و الإدارة العامة كما يلي:

- التقييم الموضوعي لنشاط المؤسسة دون ضغوط المصالح الأخرى؛
- عدم اقتصار عمل المدقق الداخلي على قسم المحاسبة و المالية، بل ويتعدى ذلك إلى كل المصالح و الوظائف التي تحويها الشركة.

3.4 التدقيق العملياتي(L'audit opérationnel)

هناك من عرف التدقيق العملياتي على أنه: " عملية تدخل وفق مشروع معين من طرف مختصين و وفق تقنيات و وسائل خاصة بهدف:

- تمكين الإدارة وفق حلولا معينة من تحسين أداء الوظيفة أو/و المصلحة أو/والشركة ككل، و ذلك وفق خطة موضوعة مسبقا يجتمع حولها أراء جل المتدخلين (Un consensus)؛
- خلق ديناميكية تطورية داخل الشركة، من خلال مسارات تصحيحية موجهة" (P.Laurent & P.Tcherkawsky).

إذن يمكن القول أن الهدف وراء التدقيق العملياتي هو إيجاد حلول للصعوبات التي تعاني منها مختلف الوظائف و المصالح التي تحويها الشركة (إنتاج، تسويق، مالية، توزيع...).

5. العلاقة بين مجالات التدقيق

1.5 التدقيق الداخلي و التدقيق العملياتي

هناك نقاط تقاطع بين النوعين، و هناك نقاط تمثل جوهر الاختلاف بينهما، سنحاول ذكر كل منها كما يلي:

- يتقاطع التدقيق الداخلي و التدقيق العملياتي بعدم اقتصار مهمة التدقيق على مصلحة المحاسبة و المالية، بل و تتعدى إلى مختلف الوظائف والمصالح الأخرى. الهدف من وراء النوعين هو الرفع من أداء الوظيفة أو/و المصلحة و من ثم الشركة ككل.

- يختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق العملياتي في أن النوع الأول يسهر عليه طرف داخلي (إطار مختص لدى المؤسسة)، أما النوع الثاني فقد يتولى إعداده طرف داخلي أو خارجي؛ كما أن الاختلاف يكمن في أن المدقق الداخلي يهتم بتدقيق جل الوظائف و المصالح، إلا مصلحة واحدة و التي تشرف عليه ألا و هي الإدارة العامة، بالمقابل يتعدى التدقيق العملياتي ما يقوم به التدقيق الداخلي، و ذلك بتدقيق مصالح الإدارة العامة للشركة.

2.5 التدقيق المالي و التدقيق العملياتي

يمكن في هذا الصدد عرض مقاربتين للعلاقة بين التدقيق المالي و العملياتي كما يلي:

- هناك من يرى أن التدقيق المالي هو جزء من التدقيق العملياتي، هذا الأخير الذي هو أشمل من التدقيق المالي. بسبب أن التدقيق المالي يركز على المعلومات المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي للشركة.
- هناك من يرى أن التدقيق المالي من خلال مسعاه لتقييم المعلومة المالية، فهو يقوم بالتحقق و تأكيد صحة و مصداقية المعلومة المالية و مصادرها، هذه الأخيرة التي تشمل الوظائف و المصالح التي تشكل الشركة. إذن فالتدقيق المالي يتقاطع مع التدقيق العملياتي من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلي، الذي يمثل التنظيم الموضوع لانتقال المعلومة من أعلى الهيكل التنظيمي إلى أسفله والعكس، و الذي يشمل كل وظائف و مصالح الشركة.

إذا كان التدقيق العملياتي يقوم به شخص داخلي أو خارجي عن الشركة، فالتدقيق المالي يقوم به طرف خارجي و مستقل عن الشركة، بغرض التحقق من جودة المعلومة المالية المستعملة من طرف المتعاملين الاقتصاديين سواء الداخليين منهم أو الخارجيين.

3.5 التدقيق الداخلي و التدقيق المالي

هناك نقاط تقاطع بين النوعين، و هناك نقاط تمثل جوهر الاختلاف بينهما، سنحاول ذكر كل منها كما يلي:

- بالنسبة لنقاط التقاطع: يمكن اعتبار أن تقييم جودة المعلومة المالية بصفة دورية هي لب عمل المدقق المالي، و التي تتقاطع مع هدف التدقيق الداخلي، هذا الأخير الذي يتعداه إلى وظائف و مصالح أخرى.

- بالنسبة لنقاط الاختلاف: التدقيق الداخلي يقوم به طرف داخلي، أما التدقيق المالي يقوم به طرف خارجي مستقل عن الشركة؛ هناك اختلاف أخر يتمثل في الهدف المتوخى من التدقيق، فالتدقيق الداخلي يهدف إلى الرفع من أداء الشركة ككل، من خلال البحث عن نقاط الظل و العمل على معالجتها، أما التدقيق المالي فهو يهدف إلى تقييم جودة المعلومة المالية.